Distr.: General
29 July 2016

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٦
البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦

[بناء على توصية لجنة التنمية الاجتماعية (*E/2016/26*)]

٢٠١٦/٨ - إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٢٠١٤/٣ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الذي قرر فيه أن يكون الموضوع ذو الأولوية لدورة لجنة التنمية الاجتماعية للاستعراض وإقرار السياسات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ هو ”إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر“،

وإذ يشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة،

وإذ يعيد تأكيد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[(١)] والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين[(٢)] تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي، ويشجع على مواصلة الحوار العالمي بشأن قضايا التنمية الاجتماعية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه الجمعية مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على

---

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٤، المرفق.

الرجاء إعادة الاستعمال

الناس وتفضي إلى التحول، وأكدت التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أنّ القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدْعمُها وتكملُها وتساعدُ في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ يؤكد من جديد أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، توفر أساسا شاملا للعمل على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي لتحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة، وإذ يسلم بالحاجة إلى تعزيز الحافز السياسي في تنفيذ ومتابعة نتائجها،

وإذ يلاحظ مع القلق أن التقدم المحرز كان متفاوتا وأن هناك ثغرات رئيسية لا تزال قائمة، وأنه لا تزال هناك عقبات تعرقل الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وأنه لا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين البلدان وداخلها،

وإذ يعيد تأكيد أن تمكين الناس ومشاركتهم أمران هامان للتنمية الاجتماعية وأن التنمية المستدامة تتطلب مشاركة هادفة ونشطة من الجميع، ولا سيما المحرومون أو المهمشون، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة مشاركة المرأة والفتاة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة،

وإذ يسلم بأن لنظم الحماية الاجتماعية مساهمة بالغة الأهمية في إعمال حقوق الإنسان للجميع، وبخاصة المحرومون أو المهمشون والواقعون في براثن الفقر والمعرضون للتمييز، وأن تعزيز وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية وتوفير حدود دنيا من الحماية الاجتماعية ملائمة للظروف الوطنية يمكن أن يسهم في التصدي للفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي والحد منها وفي تعزيز النمو الاقتصادي الشامل،

وإذ يسلم بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر ويعزز كل منهما الآخر،

وإذ يشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ اعترفت بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، ومكافحة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وحفظ كوكب الأرض، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، أمور متصل بعضها ببعض ومترابطة،

وإذ يشير أيضا إلى الحاجة لبيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب لتساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد،

وإذ يدرك أن تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية الاجتماعية واستخدامها بفعالية أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة،

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام[٣]؛

٢ - يسلم بأن تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في كوبنهاغن[١] وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، أمران يعزز كل منهما الآخر، وأن للالتزامات التي جرى التعهد بها في كوبنهاغن أهمية حاسمة في التوصل إلى نهج إنمائي متماسك محوره الناس؛

٣ - يسلم أيضا بأن القضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة وإتاحة فرص العمل الكريم للجميع، بما في ذلك تعزيز التنمية الاجتماعية وتحقيق الإدماج الاجتماعي، أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا، وبأنه يتعين لذلك تهيئة بيئة داخلية وخارجية مواتية تتيح العمل على تحقيق هذه الأهداف في وقت واحد، وبأن السياسات المتبعة لتحقيق هذه الأهداف يجب أن تعزز العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والتضامن بين الأجيال والإنعاش والنمو الاقتصاديين وأن تكون قابلة للاستمرار اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا؛

٤ - يشدد على أن المجتمع الدولي، من خلال الوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[١] والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة[٢]، وخطة التنمية

(٣) E/CN.5/2016/3.

المستدامة لعام ٢٠٣٠[٤]، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٥]، قد عزز الأهمية الملحة للقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، ومكافحة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وحفظ كوكب الأرض، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتعزيز الإدماج الاجتماعي في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية؛

٥ - يؤكد ضرورة أن تتخذ الدول الأعضاء جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، وأن تحترم في الوقت نفسه حقوق الإنسان لجميع الأفراد، وأن تعزز الحماية الاجتماعية وتوفر فرص الحصول على الخدمات العامة الأساسية الجيدة للجميع على قدم المساواة، كالتعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة، وبما يشمل خدمات رعاية الأمومة والرعاية الاجتماعية، ويقر بأن هذا الأمر يتطلب المشاركة النشطة لكل فرد من أفراد المجتمع، دون تمييز، في الأنشطة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وفي عمليات صنع القرار؛

٦ - يؤكد من جديد الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بسبل منها تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الجهود الإنمائية، ويسلم بأن هذه المسائل ستساهم بصورة حاسمة في إحراز التقدم على صعيد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها كافة، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة الجوع والفقر والمرض، وتعزيز السياسات والبرامج التي تعمل على زيادة وضمان وتوسيع نطاق مشاركة النساء بالكامل وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحسين فرص حصولهن على جميع الموارد اللازمة لممارسة جميع ما لهن من حقوق الإنسان والحريات الأساسية ممارسة كاملة وإزالة الحواجز التي ما زالت تعترض طريقهن، بما في ذلك كفالة توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم لهن، على قدم المساواة مع الرجل، وضمان حصول النساء والفتيات على التعليم الجيد من أجل تعزيز استقلالهن الاقتصادي، وتحسين حصولهن، بالتساوي مع الرجال والفتيان، على فرص العمالة والقيادة وصنع القرار على جميع المستويات، وهو أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر وتمكين النساء والفتيات؛

٧ - يشجع الحكومات، بالتعاون مع الكيانات ذات الصلة، بما في ذلك الشركاء الاجتماعيون والمجتمع المدني، على أن تواصل تطوير وتحسين وتوسيع وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية وتدابيرها الشاملة والفعالة والمستدامة ماليا والملائمة للظروف الوطنية، بما في ذلك

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٥) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، لما فيه فائدة الجميع وبالاستناد إلى الأولويات الوطنية، ولخدمة جميع أفراد المجتمع بمن فيهم الفئات المهمشة أو الضعيفة، ويحيط علما في هذا الصدد بتوصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية؛

٨ - يؤكد ضرورة بذل جهود خاصة لتشجيع مشاركة جميع أفراد المجتمع، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر والفئات الضعيفة أو المهمشة، في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية، وبخاصة في تخطيط السياسات التي تؤثر فيهم وتنفيذها ورصدها وتقييمها، حسب الاقتضاء؛

٩ - يدعو الحكومات إلى تعزيز قدرات الإدارة العامة والخدمات العامة على توخي الشفافية والخضوع للمساءلة وعلى أن تكون استباقية وسريعة التجاوب مع احتياجات وتطلعات جميع الناس، دون أي تمييز، وإلى تعزيز المشاركة على نطاق واسع في الحوكمة وعمليات التنمية؛

١٠ - يؤكد أهمية اعتماد نهج متسق بشأن السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من أجل ضمان تأثيرها وكفالة المساءلة والشفافية، وأهمية تعزيز التنسيق من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع؛

١١ - يدرك أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنص على نهج شامل لعدة قطاعات وأكثر تكاملا لتحقيق التنمية المستدامة، ويدرك أيضا أن التنمية الاجتماعية تشمل مجموعة متسقة من السياسات والخدمات القائمة على الاستدامة والتكافؤ والشمول، لا سلسلة من المبادرات المنعزلة أو المنفصلة أو الخاصة بمواضيع محددة؛

١٢ - يهيب بالدول أن تعزز المشاركة في مكاسب النمو الاقتصادي والاستفادة منها على نحو أكثر إنصافا، بطرق عدة منها وضع سياسات ترمي إلى كفالة أسواق عمل شاملة للجميع، ووضع سياسات للاقتصاد الكلي تلبي الاحتياجات الاجتماعية ويكون لخلق فرص عمل أكثر وأفضل دور رئيسي فيها، ووضع استراتيجيات للإدماج الاجتماعي تعزز التكامل الاجتماعي وتوفر نظما للحماية الاجتماعية مستدامة ماليا وملائمة للظروف الوطنية وتنطوي على حدود دنيا، وتشمل جميع أفراد المجتمع بمن فيهم الفئات الضعيفة أو المهمشة؛

١٣ - يسلم بأن توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق ينبغي أن يكون هدفا أساسيا للسياسات الوطنية وبأن سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي أن تسهم في توفير فرص عمل أكثر وأفضل وفي تهيئة بيئة تدعم الاستثمار والنمو ومباشرة الأعمال الحرة، مما يمثل عاملا أساسيا لإيجاد فرص عمل جديدة، ويدعو إلى احترام المبادئ والحقوق

الأساسية في مكان العمل وتعزيزها وإعمالها، وفقا لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛

١٤ - يؤكد أهمية إدماج مسائل العجز بوصفها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة ذات الصلة،

١٥ - يقر بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن توفير قدر إضافي هام من الموارد العامة المحلية التي تكملها المساعدة الدولية، حسب الاقتضاء، يعد عاملا حاسما في تحقيق التنمية المستدامة وإنجاز أهداف التنمية المستدامة، ويقر أيضا بالالتزام بتعزيز إدارة الإيرادات، لا سيما عن طريق تطبيق نظم ضريبية حديثة وتصاعدية، وتحسين السياسات الضريبية، والارتقاء بالكفاءة في جباية الضرائب؛

١٦ - يقر أيضا في هذا الصدد بضرورة أن تستند الجهود الإنمائية الوطنية، بما فيها جهود التنمية الاجتماعية، إلى بيئة اقتصادية دولية مواتية تشمل قيام علاقات تجارية ونظم نقدية ومالية عالمية متسقة وداعمة لبعضها بعضا، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية والارتقاء بمستواها؛

١٧ - يشجع البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها الرسمية المتصلة بالمساعدة الإنمائية، بما في ذلك التزام بلدان متقدمة كثيرة بإنجاز الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية ونسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

١٨ - يرحب بزيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ويشجع البلدان النامية على القيام طوعا بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى مواصلة تحسين فعالية تنميتها وفقا للأحكام الواردة في وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٦]، ويشير إلى الالتزام بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي؛

١٩ - يشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على تحسين جمع البيانات وتحليلها ورصدها بغرض قياس التقدم المحرز نحو النهوض

(٦) قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٤، المرفق.

بالمساواة والعدالة الاجتماعية والمشاركة لفائدة التخطيط للسياسات الإنمائية وتنفيذها وتقييمها، مع المراعاة التامة للسياقات الإقليمية، والقيام عند الاقتضاء بإطلاع وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، بما فيها اللجنة الإحصائية، على البيانات والإحصاءات ذات الصلة عن طريق الآليات المناسبة، ويشدد على ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة؛

٢٠ - يشجع المجتمع الدولي على تكثيف الجهود لتعزيز القدرات الإحصائية للبلدان النامية على جمع بيانات مفصلة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويعترف بالتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل؛

٢١ - يشجع الدول على المشاركة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وعلى النظر في إدراج أهداف القضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق للجميع في الخطة الحضرية الجديدة، بغية تعبئة الحكومة بجميع مستوياتها من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية؛

٢٢ - يحث الدول الأعضاء على أن تواصل إيلاء مكانة بارزة لمسألة تعزيز التنمية الاجتماعية، ولا سيما القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، ودعم إيجاد فرص العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وتعزيز الإدماج الاجتماعي؛

٢٣ - يطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية على الصعد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، على نحو مترابط ومنسق ويستند إلى النتائج.

الجلسة العامة ٢٨
٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦